ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

انقلاب واشنطن في كاراكاس وسبل المواجهة البوليفارية..!

محمد صادق الحسيني

انها هي لغة كنعان الانجليزية واساليب اسرائيل الاولى اي الولايات المتحدة في نظرتها للعالم الاخر وضرورة ابادة شعوبة سيما سكان امريكا الاصليين تتكرر ولا جديد فيها مهما حاولت التستر على حقيقتها الدموية...!

ان مخططات الولايات المتحدة العدوانية ، وتصعيد التآمر المفتوح والمفضوح والمناقض لكافة القوانين والأعراف الدولية ، تجاة فنزويلا ورئيسها. ونظامها السياسي ، ليس بجديد على السياسة الخارجية الامريكية ولا هو من اختراع الرئيس الاميركي الحالي ، دونالد ترامب . اذ ان المؤامرات ، التي تقوم بتنفيذها ادارة ترامب الحاليّة ، تعود في الحقيقة الى بدايات القرن التاسع عشر وتعتبر امتدادا « لعقيدة مونروي « (Monroe Doctrine)، التي اطلقها الرئيس الاميركي انذاك ، جيمس مونروي James Monroe وذلك عبر خطاب القاة امام الكونغرس الاميركي ، بتاريخ ١٢/٢ ١٩٢٣ ، والذي حدد فية الخطوط العريضة للسياسة الخارجية الاميركية ، والتي تتمحور حول النقاط التالية :

١. وجود منطقتي نفوذ في العالم (Two Spheres) . وتمثلت عندئذ في منطقة النفوذ الاميركية ومنطقة النفوذ الاوروبية .

٢. عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الاوروبية ، وسمي هذا المبدأ بالانجليزية : Non- Intervention، الا في حال تجاهلت الدول الاوروبية هذه المبادئ .

٣. انهاءً اطماع الاستعمار ، في منطقة النفوذ الغربية / اَي الامريكيين / بمعنى وقف محاولات اعادة السيطرة على الدول التي نالت استقلالها حديثا في تلك الحقبة . وقد سمي هذا المبدأ بالانجليزية : Non - Colonization .

٤)وعلى قاعدة ما ذكر اعلاة قام الرئيس الاميركي ، في خطابة المذكور ، باطلاق شعار أميركا للأمريكيين .... وهو ليس بعيد ا ، في جوهرة ، عن شعار دونالد ترامب القائل : أميركا اولا .

اما في ظل الصراع الدولي القائم حاليا على مناطق النفوذ ، الذي تغذية عدوانية الولايات المتحدة باشكال وأساليب مختلفة ، فان صراع الولايات المتحدة الامريكية لم يعد مقتصرا على القوى الاستعمارية الاوروبية ، للسيطرة على أميركا الجنوبية ، كما كان الوضع في بداية القرن التاسع عشر ، وانما انتقل هذا الصراع الى دائرة اوسع وصلت الى روسيا والصين وإيران، نتيجة للتحولات الجيوسياسية التي شهدها العالم .

وعلية فقد عمدت الادارة الامريكية الى توظيف وسائل وأساليب جديدة ، بهدف مواصلة سيطرتها على مقدرات شعوب أميركا الجنوبية ، والتي تعتمد على القوة العسكرية والنشاط المخابراتي التخريبي ، الذي يهدف الى تحقيق سيطرة الولايات المتحدة المطلقة على كل قارة اميركا الجنوبية . وهو ما يعني محاربة اَي حكومة او قوة سياسية ، في تلك القارة تحاول ان تعارض سياسات الولايات المتحدة او حتى المطالبة بهامش اوسع من الاستقلالية ، كما كان الوضع في البرازيل والأرجنتين وتشيلي في العقدين الماضيين ، وصولا الى صعود حركة اليسار البوليفارية في فنزويلا الى السلطة قبل حوالي عقدين من الزمن ، وعبر انتخابات حرة ونزيهة .الامر الذي دفع بالولايات المتحدة للعودة الى أساليب تغيير الحكومات الوطنية بالقوة ، كما فعلت عام ١٩٧٣ عندما دعمت مجموعة انقلابية تشيلية في تنفيذ انقلاب عسكري في تشيلي ، ادى الى قتل الرئيس الشرعي للبلاد ، سلفادور الليَنْدي ، واستيلاء عملاء الولايات المتحدة من الجَنرالات على الحكم وإقامة نظام حكم عسكري قتل عشرات الاف الأبرياء من الشعب التشيلي .

اذن ، فقد عمدت الولايات المتحدة الى اعادة تفعيل سياسة اسقاط الحكومات والدول الوطنية في تلك القارة ، وذلك من خلال :

أ)اقامة ٧٦ قاعدة عسكرية في دول عدة من دول امريكا الجنوبية والبحر الكاريبي ، التي من بينها : بنما / بورتو ريكو / كولومبيا / البيرو /.

ب)اقامة قواعد تجسس وحرب إلكترونية / اعلامية /حرب نفسيه/في اميركا الجنوبية ، للتأثير في الرأي العام هناك وتأليبة على الحكومات الوطنية .

ج)ومن اجل ذلك اقامت الولايات المتحدة قبل فترة وجيزة ، بالتعاون مع الأرجنتين وعلى أراضٍ

أرجنتينية ، قاعدة تجسس رئيسية او اقليمية ، اطلقوا عليها اسم مركز الامن الإقليمي، وذلك عند المثلث الحدودي بين الأرجنتين والبرازيل والبراغواي .

د)توقيع اتفاقية تعاون عسكري بين البنتاغون ووزارة الدفاع البرازيلية ، في شهر ٢٠١٧/١١ ، تقوم جيوش الدولتين بموجبها بتنفيذ تدريبات عسكرية مشتركة في غابات الامازون .

اذن فهو نشاط عسكري امني دعائي تخريبي واسع النطاق ، يشمل المساحة الممتدة من حدود المكسيك مع الولايات المتحدة شمالا، وحتى القطب المتجمد الجنوبي ،في اقصى جنوب قارة اميركا الجنوبية . وهذا الامر يستدعي ادارة العمليات في هذا المسرح الشامل بشكل منهجي ومخطط ومدروس ومن قبل جهات مختصة عالية الكفاءة ، خاصة وان معركة السيطرة على هذه القارة ليست مقتصرة على المواجهة مع فنزويلا وكوبا ، كما ذكرنا سالفا .

ومن اجل تحقيق ذلك قامت الولايات المتحدة بما يلي :

اولا : توسيع صلاحيات القيادة الجنوبية (South COM) في الجيوش الاميركية بحيث تشمل تنسيق وإدارة كافة عمليات الجيوش الاميركية في اميركا الجنوبية .

ثانيا : توثيق العلاقة والتعاون بين هذه القيادة وبين وكالة الاستخبارات الجوفضائية الاميركية (National Geospatial-intelligegence Agency) . علما ان هذه الوكالة هي اهم وكالة تجسس عسكرية اميركية يشمل عملها الجانبين العسكري والتجاري بالاضافة الى الاستطلاع الميداني واعداد الخرائط .

ثالثا : اقامة ثلاث غرف عمليات ، للإشراف على ادارة الميدان في امريكا الجنوبية ، حيث توجد الغرفة الاولى في ولاية فلوريدا الاميركية والثانية في سوتو كانو Soto Cano في هندوراس . اما الثالثة فتوجد في القاعدة الاميركية ، المقامة على اراضٍ كوبية محتلة ، في غوانتانامو Guantánamo .

ولعلة من الجدير بالذكر التنوية الى ان قائد القيادة الجنوبية في الجيوش الاميركية ، الأدميرال كورت تيد Kurt Tidd ، قد لخص التحديات والأهداف الاميركية وخططة الاستراتيجية ، في اميركا الجنوبية لفترة السنوات العشر القادمة ، وخلال حديث لة امام الكونغرس الاميركي في شهر شباط ٢٠١٨ ، بالنقاط التالية :

أ) انة وبالنظر الى القرب الجغرافي ، بين الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية ، وبسبب العلاقات التجارية والمواضيع المتعلقة بالهجرة ، فان تأثير هذه القارة في الحياة اليومية للولايات المتحدة اكبر من تأثير اَي منطقة اخرى في العالم .

ب)اما التحدي الأهم ، حسب ترتيب الأولويات من قبلة ، فيتمثل في محاربة الاتجار بالمخدرات وأعمال العصابات الاجرامية ، المحلية - في دول امريكا الجنوبية - او تلك العابرة للحدود .

ج)محاربة الوجود (او النفوذ) المتزايد لكل من الصين وروسيا وإيران في امريكا الجنوبية .

من هنا فان مواجهة الحملة التي بدأتها واشنطن ، ضد الدولة الوطنية في فنزويلا ورئيسها البوليفاري ، لن تكون سهلة ولا جولة صراع قصيرة وسريعة ، وانما ستكون مواجهة طويلة ومتجذرة وشاملة ، تستخدم فيها الولايات المتحدة كافة الاسلحة والأدوات التي في حوزتها وهي كثيرة . مما يعني ان الولايات المتحدة لن تعمد الى تنفيذ محاولة غزو فاشلة ، كتلك التي نفذتها في خليج الخنازير في كوبا بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٧ ، وانما ستقوم بمواصلة الضغط الاقتصادي والمالي والحصار الخانق ، الى جانب تنفيذ عمليات تخريبية واسعة ضد اهداف اقتصادية / نفطية / وكذلك ضد مراكز عسكرية وأمنية ، معتمدة في ذلك على الامكانيات اللوجستية لقواعدها العسكرية ، الموجودة في كل من كولومبيا والبيرو المجاورتين لفنزويلا ، وذلك لإشاعة الفوضى الشاملة في البلاد ، تمهيدا لاستيلاء عملاء الولايات المتحدة في المعارضة الفنزويلية - المنقسمة على نفسها - على الحكم واعادة سيطرة شركات النفط والتعدين الاميركية على ثروات فنزويلا وتكريس كون اميركا الجنوبية حديقة للولايات المتحدة الاميركية ، وبالتالي التسبب في عرقلة التعاون البناء والمثمر بين الثلاثي الصيني الروسي الإيراني ودوّل تلك القارة في الحد الأدنى .

وهذا امر يستدعي :

-تعميق وتوثيق التعاون بين الدول الثلاث ،لإيجاد استراتيجية مشتركة لمواجهة المشروع الاميركي القاضي باسقاط قارة اميركا الجنوبية ، وبشكل سريع جدا ، ينطلق من ضرورة تعزيز الصمود الاقتصادي لحكومة فنزويلا الوطنيه.

-الأخذ بعين الاعتبار ان الدور الاوروبي ، في هذه الازمة ، هو دور الذيل التابع والذي ظهر واضحا في المواقف التي اتخذتها الدول الاوروبية من الانقلاب واعتراف معظمها بمنفذ الانقلاب الاميركي الفاشل . هذا الموقف الذي يتساوق تماما مع عقيدة الرئيس الاميركي السابق ، جيمس مونروي ١٩٢٣ ، الذي أعلن فية ان الغرب (امريكا الشمالية والجنوبية) هو منطقة نفوذ (للولايات المتحدة) .

-تعزيز دعم التنظيمات والمجموعات والاحزاب اليسارية والتقدمية في عموم القارة ، حتى لو كانت تبدو غير فاعلة حاليا ، وذلك لان ما يجري هناك هو حلقة من حلقات الصراع الجيوسياسي الدولي التي يجب ان تعطى حقها ، والتي ان تمكنت الولايات المتحدة بنتيجتها من تثبيت سيطرتها على امريكا الجنوبية ، فان ذلك سيعني توسيع السيطرة البحرية الاميركية في المحيطين الأطلسي والهادئ الامر الذي سيلحق ضررا استراتيجيا كبيرا بالنشاط البحري الصيني والروسي كما الإيراني ايضا .

-لذا فان المطلوب الان ، الى جانب الدعم الاقتصادي الواسع لحكومة الرئيس مادورو ، هو البدء بالحشد السياسي الاستراتيجي ، في قارة اميركا الجنوبية ، تمهيدا لاستعادة المراكز القيادية ، التي سقطت في أيدي الولايات المتحدة ، في عدد من دول القارة ، وهو امر ليس مستحيلا وانما يحتاج الى قراءة دقيقة ،للظروف الموضوعية في تلك الدول ،والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة ،لدى الثلاثي الصيني الروسي الإيراني ،واستثمارها سياسيا على المدى البعيد ، وباقصى درجات الكفاءة لضمان تحقيق النجاح على المدى المتوسط والبعيد .

وما ذلك على اللة بعزيز.

بعدنا طيبين قولوا اللّه

الثورة الإسلامية الإيرانية.. عالمية التجربة والنموذج

محمد علي جعفر

شكّل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في ١١ شباط ١٩٧٩، حدثاً تاريخياً تخطى بآثاره حدود الجغرافيا الإيرانية. واليوم، وفي الذكرى الأربعين للثورة، يجب مقاربة الحدث بعقل الحاضر وعلى أساس التجربة دون إبقائه كحدثٍ تاريخيٍ فقط. لنقول أن نتائج هذه الثورة يجب أن تُقرأ في ظل التحولات التي أحدثتها وأثرت على صعيد المنطقة والعالم. وهنا، يجب مقاربة مسألتين أساسيتين، المسألة الأولى تتعلق بما أحدثته

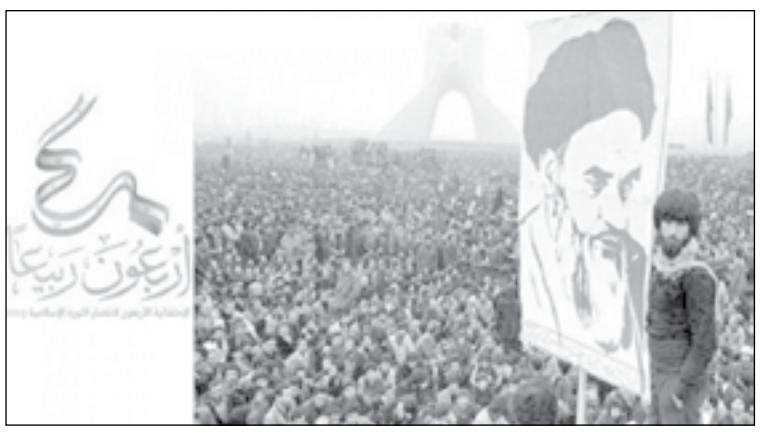

الثورة من تحوُّل على الصعيد الخاص بإيران كدولة. المسألة الثانية، تتعلق بالبُعد العالمي للثورة وآثارها التي تخطت جغرافيا إيران كدولة. فماذا قدمت الثورة الإسلامية لإيران الدولة؟ وماذا قدمت للعالم أجمع؟

يطول الحديث عن الدور الذي لعبه نظام الشاه في جعل إيران أشبه بالقوة المركزية التي تعتمد عليها السياسات الغربية، ما ساهم في إبقاء إيران ولسنوات، رهينة لمصالح الغرب وعلى حساب مصالح الشعب الإيراني. وهنا نُشير لمسألتين اساسيتين تتعلق بإيران الدولة ما قبل الثورة:

أولاً: كانت إيران في زمن الشاه أشبه بالقوة التي يعتمد عليها الغرب في الإقليم. عزّز نظام الشاه علاقاته مع الكيان الإسرائيلي من خلال التعاون الأمني بين السافاك والموساد. كما فتح أبواب التعاون الإقتصادي والتجاري مع الدول الغربية دون ضوابط أو رعاية المصالح الإيرانية.

ثانياً: حتى سبعينات القرن الماضي، اندفعت الدول الغربية بالإضافة الى الكيان الإسرائيلي، لتعزيز علاقاتها العسكرية والسياسية مع نظام الشاه. لكن ذلك لم يكن بهدف حماية مصالح الشعب الإيراني بل بهدف إيجاد قوة مُهددة لتعاظم الإتحاد السوفيتي.

طول فترة حكمه، رَهن الشاه مصالح الدولة والشعب لخدمة السياسات الغربية. وكانت السياسة الإيرانية تمارس دورها ضمن الإطار الغربي. الى أن جاء انتصار الثورة الإسلامية.

الجمهورية الإسلامية الإيرانية: ايران ما بعد الثورة

ساهم انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في صناعة تحوُّل في بنية النظام الإيراني، وهو ما أدى للعديد من النتائج، نُشير لأهمها فيما يلي:

أولاً: أعطت الثورة الإسلامية لإيران الهوية. فقد جاءت الثورة واضحة المبادئ والقيم والأهداف. الأمر الذي يتماشى مع ثقافة الشعب الإيراني وحضارته العريقة. فالدور الذي لعبه نظام الشاه في جعل إيران تابعة للغرب، كسره انتصار الثورة والذي أعاد إحياء تاريخ الشعب الإيراني المليء بالأمجاد والإستقلال والسيادة.

ثانياً: ساهمت الثورة الإسلامية في بناء إيران دولة المؤسسات. أنهت الثورة تاريخاً من حكم الشاه الديكتاتوري للبلاد. وجعلت من إيران دولة مؤسسات متعددة الأجهزة والمهام، تتمتع بالديمقراطية وحكم الشعب الذي يختار الرئيس وأعضاء المجلس. ونجحت الثورة الإسلامية في أن تُقدم إيران كنموذج جديد في ممارسة الحكم وإدارة الدولة، ضمن الإطار الإسلامي.

ثالثاً: انتجت الثورة الإسلامية في إيران دولة التطور والبحث العلمي. فقد ساهم التحوُّل البنيوي في النظام الإيراني، بتأمين الأرضية اللازمة لتحقيق الإكتفاء الذاتي للشعب الإيراني. كما انتقلت إيران من دولة تحتاج الى الدعم في قطاع الصناعة الى دولة مُصدرة للصناعات. بالإضافة الى مرحلة التطور في البحث العلمي على الصُعد كافة وصولاً الى الطاقة النووية.

كثيرة هي الإنجازات التي حققتها الثورة الإسلامية على صعيد إيران الدولة، وهو ما لا يتسع المقال لذكره. لكن هذه التحولات البنيوية، كان لها الكثير من الآثار المرحلية حينها والإستراتيجية التي امتدت الى يومنا هذا. فما هي نتائج هذا التحوُّل؟ وكيف أثبت نموذجيته؟

الثورة الإسلامية الإيرانية: نتائج التحوُّل وعالمية النموذج

نتائج التحول الذي حققته الثورة الإسلامية على الصعيد الخاص بإيران كدولة، القى بآثاره على المنطقة والعالم. الأسباب عديدة، تتعلق من جهة بأيديولوجية الثورة بحد ذاتها ومبادئها الإنسانية الإسلامية الطابع، ومن جهة أخرى، تتعلق بالأداء الذي لعبته الجمهورية الإسلامية من خلال سياستها الإقليمية والدولية، ما انعكس دوراً نموذجياً أثبتته التجربة. فيما يخص البُعدين، نُشير للتالي:

أولاً: شكلت الثورة بحد ذاتها على الصعيد الأيديولوجي والتطبيقي نموذجاً تحررياً ينطلق من مبادئ راسخة تتصف بالعالمية والصلاح لكل زمان ومكان. يكفي العودة لمبادئ الثورة، لملاحظة قيمها الإنسانية ذات الطابع الإسلامي، الأمر الذي يجعلها تتميز بأيديولوجية عابرة للمذاهب والطوائف والقوميات والإنتماءات والجغرافيا. ما جعلها نموذجاً لحركات التحرر التي سُرعان ما تأثرت بها.

ثانياً: أنهت الثورة الإسلامية بإنتصارها مساراً تاريخياً امتد لفترة من الزمن، طغى عليه الرضوخ للقيم الغربية والتبعية للغرب والإرتهان له على الأصعدة الثقافية والسياسية والإقتصادية والعسكرية. وبالتالي صنعت الثورة منذ انتصارها مساراً جديداً حيث ساهمت شعاراتها في بناء ثقافة جديدة تؤمن برفض الهيمنة والإستعمار وسياسات الإستكبار ما أسس لنهضة الشعوب للدفاع عن مصالحها.

ثالثاً: مع مرور الزمن، أدى صمود النظام الإيراني الذي أنتجته الثورة الإسلامية، وسياساته الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي، الى تشكيل نواة التحرر في المنطقة، ما بات يُعرف اليوم بمحور المقاومة. كما لم تكن السياسة الخارجية الإيرانية بعيدة عن تعزيز النفوذ والدور المشترك للأطراف الدولية المُمانعة للهيمنة الأمريكية. فكان محور الممانعة إحدى النتائج.

رابعاً: ساهم الخطاب الإنساني لقادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، لا سيما مرشد الثورة الإسلامية الإمام الخامنئي، في تقديم النموذج الإسلامي بصورته الصحيحة. وهو ما أدى من جهة الى تصدير الرؤية الإسلامية للعلاقة مع الآخر بصورتها الصحيحة الأمر الذي لقي احترام كافة شعوب العالم (يمكن العودة لرسالة الأمام الخامنئي للشعوب الغربية)، وساهم من جهة أخرى في إعادة الحق المسلوب للأمة الإسلامية عبر تقديم النموذج الإسلامي للحكم بصورته الصحيحة. ما شكل انقلاباً على سياسات الغرب التي ساهمت ولفترة طويلة في تشويه سمعة الإسلام وبالتالي الأديان كافة.

لا يتسع المقال لذكر الآثار كافة. لم تكن الثورة الإسلامية حدثاً تاريخياً بقدر ما ساهمت في التأسيس لمنعطفٍ تاريخي. قد نُعاني من أساليب تقديم هذا النموذج، ومدى القدرة على تقديمه بصورته الإنسانية الحقيقية. لكن التجربة، والتي باتت غنية، أصبحت كفيلة للخروج من لغة إثبات النوايا الى لغة قراءة الأفعال والواقع. فإذا كانت السياسات الخاصة بإيران الدولة شأناً داخلياً، فيمكن القول وبعد ٤٠ عاماً من عمر الثورة الإسلامية، أن السياسات الخارجية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، شكّلت نموذجاً يُقتدى به، للدولة القادرة على تعزيز مصالح أمنها القومي، دون التدخل أو حتى معارضة مصالح الشعوب الأخرى. هكذا قدَّم الإمام الخميني مشروعه الإنساني الخالد ضمن إطاره العالمي المُستكمل لمسيرة الأنبياء والرسل. فكانت الثورة الإسلامية الإيرانية، عالمية التجربة والنموذج.

اردوغان ونهاية الأحلام التوسعية

عبير بسام

بعد الصولات والجولات التي قام بها اردوغان مهدداً ومتوعداً بإقامة منطقة عازلة في شمال سوريا، يبدو أن الرئيس التركي بات مكرهاً على القبول بما بين يديه، ألا وهو «اتفاق أضنه». فمن كان يسمع

أردوغان خلال السنوات الثماني الماضية، ومن سمعه خلال السنة الأخيرة، كان يعتقد أن الرجل لن يكل ولن يمل حتى يعيد احتلال شمال سوريا على طول الحدود من حلب إلى ادلب. ويبدو اليوم، أن ما جرى على أردوغان في الشمال السوري، يشبه ما جرى على الكيان الاسرائيلي ونتنياهو في الجنوب السوري، ألا وهو نهاية الأحلام التوسعية.

في الجنوب السوري، وقبل العملية التي انتهت في بداية العام ٢٠١٨ في محافظة درعا والقنيطرة والتي قام بها الجيش العربي السوري وحلفاؤه من أجل تنظيف المنطقة بشكل نهائي من قوات «داعش»، بدأ نتنياهو بالرحلات المكوكية ما بين موسكو وواشنطن من أجل فرض شروطٍ على دمشق لضمان ما تعتبره حدودها الشمالية في الجولان. ومع أن «تل أبيب» آنذاك حاولت أن تفرض اتفاقيات جديدة غير أنها فشلت. وبعد الرحلات المكوكية عادت لتطالب بالعودة إلى اتفاق العام ١٩٧٤ والذي يضمن حالة من «التهدئة» ما بين سوريا من جهة والكيان العبري من جهة أخرى.

حاول الكيان الاسرائيلي فرض الشروط بإخراج مقاومي حزب اللّه والمقاتلين الإيرانيين من سوريا، ظناً منه أن الخطر الوحيد الحقيقي يأتيه فقط من هذين الطرفين. لقد حاول كيان العدو من خلال هذه الافتراضات أن يظهر وكأن الموقف السوري بالمقاومة والوقوف معها مرهون بقوى خارجية، مع العلم أن هذا كلام مغلوط ومضلل ويحاول أن يقلل من أهمية سوريا على المستوى الإستراتيجي في حربها ضد «اسرائيل» من أجل استعادة أراضيها المحتلة ومساندة الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه، ودعم المقاومة في لبنان. سوريا دعمت المقاومة في صد العدوان عام ٢٠٠٦ على لبنان والانتصار عليه. العدوان، الذي غير معطيات كثيرة والذي بموجبه باتت نقاط ضعف الكيان الاسرائيلي مفضوحة للملأ، والذي أرسى قواعد لن يستطيع بعدها اعتبار اجتياح لبنان نزهة سهلة. الأمر الذي تحدث عنه الأمين العام لحزب اللّه سماحة السيد حسن نصر اللّه في لقائه الأخير ذاكراً ما يتعلق بتغيير قواعد اللعبة في المنطقة والذي يجعل كيان العدو مقيداً. أما التهديد الذي أطلقه السيد، فلا يعني التصدي للكيان من خلال عملية بسيطة، فيما إذا حاول قصف دمشق ثانية أو حاول التعدي على لبنان أو القيام باغتيالات لعناصره القيادية فحسب، وإنما معناه أنه عند القيام بأي تحرك كهذا، فإن القتال لن ينتهي عند حدود لبنان الحالية بل سينتهي بنهاية الكيان. وهذا ما كانت عليه النتائج الفعلية للانتصارات التي حققها الجيش السوري وحلفاؤه على الجبهة الجنوبية.

وأما الذي يحدث اليوم على الجبهة الشمالية مع الأتراك وحلفاء الأميركيين فهو شيء شبيه بذلك تماماً. فالعودة إلى اتفاق أضنه ١٩٩٨، وتبليغ الروس بذلك لا يختلف في شيء عن التبليغ الإسرائيلي بقبول اتفاق ١٩٧٤. الدولتان معتديتان ولهما مطامع في الأرض السورية. وتركيا في الشهر الأخير سجلت رحلات ما بين واشنطن وموسكو تشبه الرحلات الإسرائيلية. ودخول الجيش السوري إلى منبج بعد إعلان الأميركيين الانسحاب من شرق الفرات ومن منبج، تقرأ اليوم نتائجه بوضوح. فمهما كانت المصالح المشتركة التي تجمع ما بين روسيا وتركيا، وروسيا و«اسرائيل»، فإن روسيا ليست معنية بزعزعة مصالحها مع سوريا. روسيا لا تستطيع المساومة بشبر من الأراضي السورية، وعليه فإن الطلب التركي بإقامة منطقة عازلة في الداخل السوري تتواجد فيها قوات تركيا هو أمر مرفوض.

الرفض يأتي لسببين، الأول أن هذا يعد تعدياً على السيادة السورية، والثاني، أن روسيا لن تقبل بقوات نظامية حلف أطلسية قريبة من قواتها المتواجدة في قاعدة حميميم العسكرية في اللاذقية. فتركيا ما تزال جزءاً من حلف الأطلسي، وهي ما تزال مرتبطة استراتيجياً بالولايات المتحدة الأميركية، وهو ما يعد مصدر قلق في أقل التقديرات بالنسبة لروسيا، تماماً كما العلاقة ما بين الكيان الاسرائيلي والولايات المتحدة، فهي إن لم تكن مصدر قلق لروسيا فهي بالتأكيد لن تبني جسر ثقة ما بين البلدين، خاصة وأن الكيان الاسرائيلي كما الولايات المتحدة لا يحترمان المواثيق والأعراف الدولية ويتبنيان قراراتهما انطلاقاً من عنجهية مفرطة، وهذا ما لا ينطبق على تاريخ العلاقات الدولية الروسية ما قبل وخلال وما بعد الاتحاد السوفياتي.

وتبقى أزمة المجموعات الإرهابية من «أحرار الشام» وغيرها والتي تدعمها تركيا، وتحاول أن تبني لها منطقة خاصة ترتع في ربوعها في جنوبي حلب وفي ادلب، قنبلة موقوته ومصدر خطر ليس على سوريا واستقرارها فحسب، وإنما على روسيا أيضاً. وبالتالي لا يمكن ترك هذه المجموعات حرة تتغول وتحمل السلاح وتتجول به على طول المنطقة وعرضها. كما ستشكل المجموعات الإرهابية بؤرة خطر حقيقي، ليس على امن الدولة السورية فقط بل على أمن وسلامة واستقرار المواطنين في الدولة السورية. وإذا ما كانت سوريا تريد العودة لتصبح مركزاً اقتصادياً وملاذاً آمناً للمستثمرين فلا يمكنها المراهنة على الأمن بوجود مجموعات غوغائية برعاية تركية على أرضها، فالأمر يعد ضرباً من الغباء.

وحتى في الموضوع الكردي فالكل بات يعلم أن الأمر لن يطول قبل أن يسلم الأكراد سلاحهم ويتخذوا من الدولة ملاذاً لهم، خاصة بعد حجم الأحقاد التي راكموها بينهم وبين باقي السوريين في منطقة شرق الفرات وغربه، بغض النظر عن ديانتهم وأعراقهم، ولذا فإن الخطر الكردي الذي يحاول أردوغان الترويج له يعد كذبة فارغة. غير أن أردوغان المأزوم يحاول اليوم ان يحقق نصراً ما، وبأي طريقة في سوريا، وذلك لن يتحقق له، وسيخرج من حربه على سوريا تماماً كما خرج الكيان الاسرائيلي وسيدته أمريكا خالي َ الوفاض. ولن تنسى سوريا الدماء الزكية التي سفكت في طريق تحقيقها نصرها.

وبعيداً عن العلاقات الدولية ومصالح الدول المتداخلة والتي حاولت على مر ثماني سنوات التدخل واللعب على ما يمكن أن يقدر لها اللعب عليه على الساحة السورية، فإن القرار السوري منذ بداية الأزمة التي دخلت فيها البلد وحتى اليوم لم يتغير ولم تتخل سوريا عن ثوابتها وعن رفضها لوجود أية قوات أجنبية خارج قرار الدولة السورية وعن سيادتها الكاملة على أراضيها. كما لم تتخل عن حلفائها ولن تتخلى عن موقفها في دعم المقاومات العربية من المحيط إلى الخليج (الفارسي)، وأنها فعلياً قلب العروبة النابض، وأن لا حياة لأي جسد بقلب ميت.